العوامل الطبيعية

وأثرها في التضرر الجغرافي للدولة الساحلية

محمد عبد الرضا عبد جاسم♦

المقدمة

تعد عملية تحديد المساحات البحرية للدول الساحلية أكثر أنواع رسم الحدود تعقيداً ، لتعلق الأمر بصورة كبيرة بالجانبين الاقتصادي والأمني للدولة الساحلية إذ تزخر المساحات البحرية بالثروات الطبيعية المتجددة وغيرها فضلا عن استخدامها في الجانب العسكري للتدريب والدفاع وتزداد عملية تحديد المجالات البحرية تعقيدا إذا ما تعلق الأمر بمناطق بحرية متنازع عليها وتخضع لادعاءات سيادة مشتركة بين الدول الساحلية المتجاورة ويتضح ذلك جليا في مناطق البحار شبه المغلقة وفي الدول ذات السواحل القصيرة أو ذات الجرف القاري المغلق ، وفي هذا البحث سيتم دراسة الجانب الطبيعي وأثره في رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة ودوره في حصول الدولة على المساحات البحرية فضلا عما يلعبه في تحديد انتفاع الدولة أو تضررها من موقعها الجغرافي و سنقف على العوامل الطبيعية التي أدت إلى ظهور مشكلات الدول المتضررة جغرافيا والتي تبلور من خلالها مفهوم التضرر الجغرافي .

١-١ الخصائص الطبيعية وأثرها في تحديد المساحات البحرية للدولة

من خلال النظر إلى آليات تحديد المساحات البحرية نجد أن من الصعوبة تحديد صفة حاسمة يمكن أن تسهم بمفردها في تعزيز مطالبات الدول الساحلية في مد سيادتها على المساحات البحرية ، لأنه يعتمد على مجموعة من العوامل التي تحدد بمجملها انتفاع أو تضرر الدولة جغرافيا ، إلا أن بالإمكان الأخذ بالحسبان بمجموعة من العوامل لدى تحديد المساحات البحرية بين الدول المتشاطئة كالبحر الإقليمي ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والجرف القاري ومنها عوامل تأريخية وجغرافية وسياسية وأمنية واقتصادية. فللدول الساحلية الحق في الاستناد إلى ما يدعم ادعاءاتها في رسم مساحاتها البحرية مع

♦ مدرس مساعد في كلية الزراعة / جامعة الكوفة .

الدول المشاطئة ، وتعد الخصائص الطبيعية العامل الحاسم في دعم مطالبات الدول الساحلية حتى عند وجود عوامل أخرى.

وقد أقر القانون الدولي أن العوامل الطبيعية تحقق الحيادية في عمليتي رسم الحدود البحرية بين الدول وتحديد المساحات البحرية وبحسب هذا يكون من الضرورة تقديم الخصائص الطبيعية للمنطقة المراد رسم حدودها البحرية ثم ينظر للظروف الأخرى ذات الصلة.

هذا الإقرار تأتى من أن الخصائص الطبيعية ليست نتاج عمل بشري قابل للحكم بالإيجاب أو السلب ، لأن المعطيات طبيعية بحيث لا يمكن أن تؤخذ إلا بحسب ما هي عليه.

ويمكن تشخيص العوامل الطبيعية ذات الأثر البالغ في عملية تحديد المساحات البحرية بين الدول المتشاطئة فضلا عن أثرها في تضرر الدولة أو انتفاعها جغرافيا على النحو الأتي:

أولا : التكوين الطبيعي للساحل

١- جيمورفولوجية الساحل

٢- طول الساحل

٣- تحدب الساحل أو تقعره

ثانيا : الجوار الجغرافي البحري للدولة الساحلية

١- التقابل والتجاور

٢- الجزر

٣- تشكيل الأرخبيل

١-١-١ : التكوين الطبيعي للساحل:-

تعد الخصائص الطبيعية للسواحل العامل الأساس في تحديد المساحات البحرية للدولة الساحلية ورسم حدودها مع الدول المشاطئة بدءاً من وضع نقاط الأساس لرسم خط التحديد البحري. وقد اعتمد التكوين الطبيعي للساحل بوصفه مبدأ رئيساً في قواعد القانون الدولي في تحديد المساحات البحرية ورسم الحدود بين الدول المتشاطئة [١] وتعد الاتفاقيات التي أبرمت عام ١٩٧١ بين ألمانيا الاتحادية ، والدنمرك و ألمانيا الاتحادية وهولندا أكثر الاتفاقيات الدولية التي وضعت بالحسبان التكوين الطبيعي للسواحل في

عملية تحديد المساحات البحرية بين الدول المتشاطئة.[٢] وكان لعامل التكوين الطبيعي للساحل أثر مهم في قضية تحديد المجالات البحرية بين ليبيا وتونس عام ١٩٨٢ إذ وجدت محكمة العدل الدولية تغيراً ملحوظاً في اتجاه الساحل التونسي ، وهو يقتضي تعديل رسم خط الحدود البحرية بين البلدين.[٣] وعند رسم الحدود البحرية في خليج (مين) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام ١٩٨٤ كان للتكوين الطبيعي لسواحل الدولتين عنصر الحسم في رسم حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة وعائدية مصائد الأسماك ،إذ كان لتعرج الساحل الأمريكي وانبعاجه أثر بالغ في إزاحة خط الحدود البحرية وتقليص المساحات البحرية الأمريكية في الخليج.[٤] (الخريطة ١).

ومن هنا نجد أن التكوين الطبيعي للسواحل بجوانبها المتعددة يمثل العامل الأهم في تحديد المساحات البحرية للدولة الساحلية ورسم حدودها مع الدول المشاطئة وبحسب هذا يكون للواقع الجغرافي الدور الحاسم الذي يحدد مدى ممارسة الدولة الساحلية لنشاطاتها في منطقتها البحرية.

١- جيمورفولوجية الساحل[٥] :-

تختلف السواحل بحسب تنوع أشكالها ، والعوامل التي أثرت في مظاهرها الطبوغرافية و اتساعها ومظاهرها المورفولوجية ، فهي لا تتجاوز بضع عشرات من الأمتار في بعض الأقاليم في حين تمتد إلى بضع كيلومترات في أقاليم أخرى ولاسيما الأقاليم ذات التكوينات الرملية والحصوية أو مناطق التكوينات الصخرية الهشة ، وعند الشريط الساحلي بين أسفل الحواف الصخرية ومناطق تجمع النحت البحري وتراكمه.

الخريطة (١)

تعرج الساحل وأثره في تقليص مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة الأمريكية في خليج مين

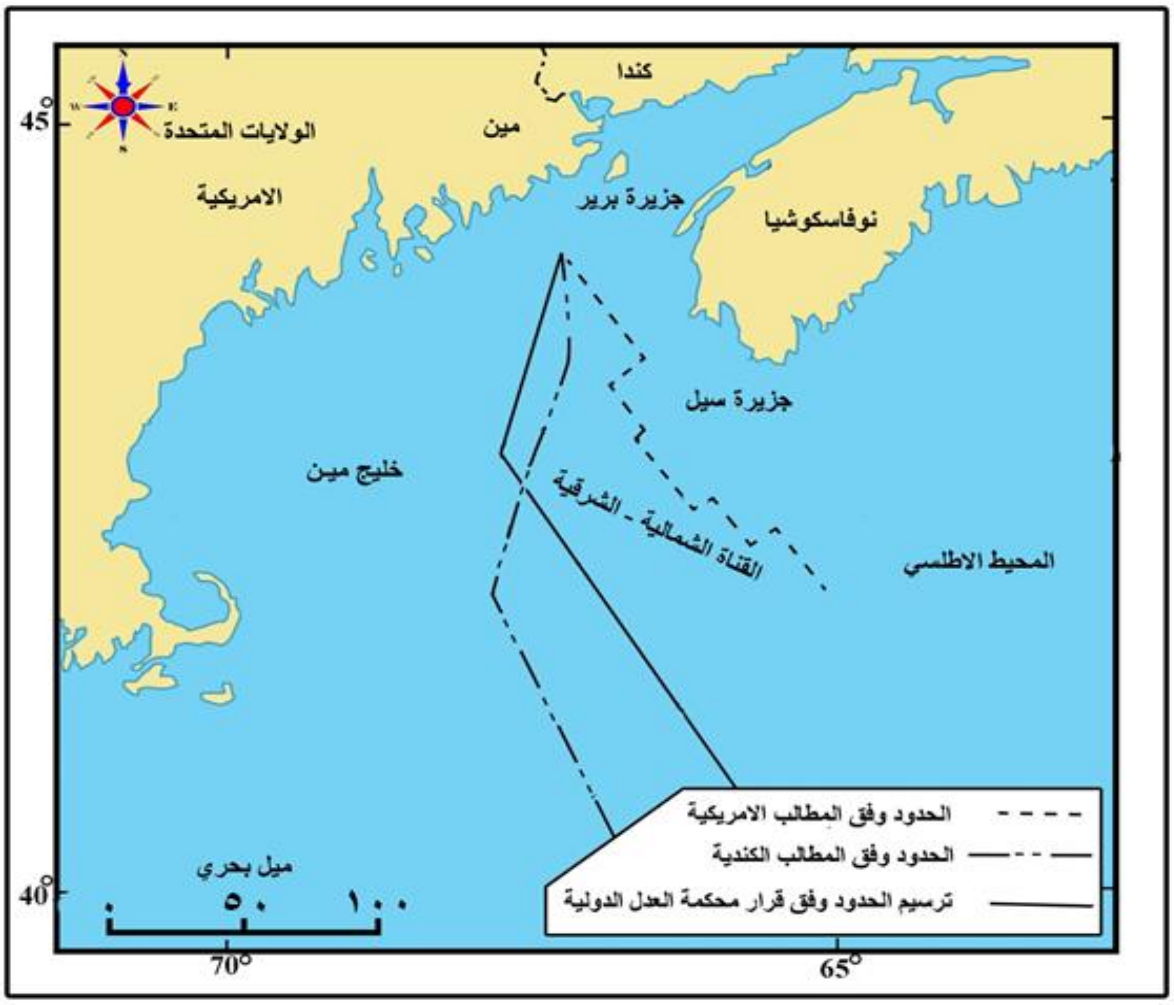

المصدر :

Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , UN, Nippon Foundation Fellowship Program , New York, 2009, p 42.

ويقسم الشريط الساحلي على ثلاثة أقسام رئيسة تتمثل في الحواف القارية والشاطئ[٦] المغمور فصليا من فترة لأخرى ، والجزء الذي لا تصله مياه الأمواج ولا حركات المد والجزر ويعد هذا القسم في الغالب جزءاً من السهل الساحلي أو منطقة الساحل بصورة عامة ، فالسواحل هي أكثر المناطق البحرية تغيراً و انعدماً للاستقرار[٧].

وتكتسب السواحل بشواطئها المتباينة أهمية جغرافية وجيمورفولوجية تتمثل بالآتي :

– على الرغم من صغر المساحة التي تحتلها السواحل (نحو ٠,٠٣ %) من مساحة اليابس حيث تبلغُ أطوالها ٤٤٠٠٠٠ كم ، وتقدر عروضها ب (١٠٠ متر) يعيش ٦٦% من سكان العالم فيها معتمدين على ما تتمتع به من مزايا اقتصادية كالإنتاج الغذائي المتمثل بالصيد البحري ، ونشاط المواصلات (النقل البحري) ، والاستيطان الحضري المتمثل بنشأة الموانئ والمدن الساحلية) علماً أنها عرضة لكثيرٍ من الأخطار البيئية والجيمورفولوجية مثل الفيضاناتِ ، والانهيارات الأرضيةِ ، والتلوثِ ، وتذبذبِ منسوبِ البحر.

– تعكسُ مورفولوجية الساحل (الانحدار-الارتفاع-الامتداد-الاتساع) مختلف العمليات الجيولوجيةِ ، والجيمورفولوجية التي أدت إلى تكوينها ويشمل ذلك فعل الحركات التكتونية (الصدوع والإلتواءات)، وأنواع الصخور والتغيرات المناخيةِ ، والخصائص الميكانيكية والكيماوية لمياهِ البحار والمحيطات.

– تمثلُ السواحلُ نظاماً جيمورفولوجياً مفتوحاً تستجيبُ عناصره مباشرة لأية تغيراتٍ بيئيةٍ تؤثرُ في فعل الأمواج والتيارات البحرية (الحت والنقل والترسيب) ، لاستمرار تعرض الشواطئ لهذا النشاط على الرغم من اختلاف طبيعته .

– تتضمن المناطق الساحلية والشاطئية جملة من أشكال الأرض المميزة والمتنوعة التي تتطلب تفسيراً جيمورفولوجياً لنشأتها وتطورها[٨] .

وأهم العوامل المؤثرة في تشكيل المظهر العام للسواحل مدى سرعة التعرية البحرية، وتآكل الجروف والحواف البحرية بحسب الظروف المحلية الخاصة بكل ساحل. فالخلجان والجزيرات الشاطئية ، والتعرجات الساحلية تمثل العلاقة المباشرة بين نوع الصخور الساحلية وعوامل النحت المائي ولاسيما الأمواج والتيارات البحرية.[٩]

ومن أنواع السواحل التي تكونت بفعل عوامل التعرية و الرسوبات البحرية ما يأتي:

١-سواحل تكونت بفعل التعرية البحرية وهي :

أ-سواحل مستقيمة

ب-سواحل متعرجة

٢-سواحل تكونت بفعل الرسوبات البحرية وهي:

أ-سواحل مستقيمة ومنتظمة

ب-سواحل متراجعة

ج-سواحل تكتنفها الحواجز البحرية والألسنة

د-سواحل الشعاب المرجانية

ومن أهم أنواع السواحل الرسوبيّة Sedimentary Coasts هي ما يأتي :-

أ- السواحل الريحية Aeolian coasts

ويقصد بها السواحل ذات الخصائص الرسوبيّة الريحية وترتبط أساسا بالأنطقة الجافة وشبه الجافة ، ولاسيما التي تتعرض للرياح القارية الدائمة. وتمتاز هذه السواحل بتواجد الكثبان الرملية والسبخات الشاطئية المغلقة أو المرتبطة فصليا بالبحار المجاورة.

ب- السواحل الفيضية Alluvial Coasts

تتكون السواحل الفيضية نتيجة للرسوب المتراكمة في الجزء الأدنى من الأنهار والأودية ذات الجريان الفصلي ، ولاسيما عند المصبات المتصلة بمناطق بحرية ضحلة.

وتختلف السواحل الفيضية من حيث الاتساع والتعرج وطبيعة تكوينها الصخري على وفق العوامل المساعدة على تكوينها وأقاليم تواجدها في البحار والمحيطات ودرجة تعرضها لعوامل النحت البحرية. فإذا كان تأثير الأمواج والتيارات البحرية ضعيفا كما هي الحال في البحار شبه المغلقة كالخليج العربي ، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط ، والبحر الأسود ، وخليج المكسيك ، إذ تتراكم الرواسب المائية على جانبي المصب مكونة بعض المظاهر الرسوبية في المناطق البحرية الضحلة. (١٠)

ج- السواحل الحياتية Biological Coasts

وهي السواحل التي تتكون من المخلفات الحياتية النباتية أو الحيوانية و أهمها السواحل المرجانية Coral reef coasts التي غالبا ما تنمو في المياه الدافئة التي تصل درجة حرارتها إلى ٢٠ درجة مئوية أو أكثر وتتراوح أعماقها بين ٣٠ و ٤٠ مترا. وقد تمتلئ الخلجان الصغيرة والبحيرات الساحلية والبحار شبه المغلقة بتراكمات الطين ، والغرين وتصبح ملائمة لتراكم المخلفات الحيوانية والنباتية مما يجعل

سطحها مغطى تماماً بتلك الرواسب وفي مستوى مياه المد الواطئ وينتج عن ذلك تكون سطح طيني غريني وبالتالي يرتفع سطحها العلوي مكونة سواحل حياتية تتميز بانحدارها الشديد ولاسيما في حال الحواجز المرجانية التي تمتد بموازاة خط الساحل وكذلك هوامش المرجان التي تمتد قرب الساحل وحول شواطئ الجزر وتظهر بشكل واضح في أجزاء كبيرة من الخليج العربي ، وخليج العقبة.(١١)

وتحمل جيمورفولوجية الساحل أوجه الانتفاع والتضرر الجغرافي وذلك بالاقتران مع العوامل الطبيعية المؤثرة ، ومن الخصائص المورفولوجية التي تؤخذ بالحسبان ما تؤسس بنيتها لساحل يخلو من التعاريج وشدة التقلبات مما يتيح اعتماد طريقة رسم خطوط الأساس العادية التي تتماشى مع خط المياه المنخفض ، وهذه الحالة أغلب ما تكون في السواحل الصخرية التي تتميز بمقاومتها للتعرية ، ثم عدم تراجعها عن موقعها. وتمتاز السواحل الصخرية كذلك بأن أي إرتفاع في مستوى سطح البحر سيحرك الواجهة الصخرية عموديا وليس بالاتجاه الأفقي على عكس ما يحصل في السواحل الرملية التي تتحرك أفقيا إذا ما تعرضت لحركة الأمواج البحرية الشديدة ، ومع ذلك لا يمكن عدّ جميع السواحل الرملية متأثرة بعوامل التعرية البحرية فهناك سواحل رملية ارتبطت بنمو الدلتا النهرية prograding beaches

ومثال هذه السواحل سواحل شمال بريطانيا، وأرخبيل الإسكندر في ألاسكا ، ويزداد نمو الدلتا الساحلية لدى عملية كري مجرى الأنهار وانتشار عملية قطع الأشجار في الأراضي القريبة من منطقة الساحل البحري وهو يسهم في زيادة نقل الرسوبات النهرية إلى خط الساحل ويضاف إلى ذلك جملة من العوامل يأتي في مقدمتها :

- عظم الحمولة النهرية .
- بطء جريان المياه في الجزء الأدنى من النهر .
- وصول النهر لمرحلة متقدمة من دورته التحاتية مما يساعد على تراكم الرواسب بالقرب من خط الساحل وعدم دفعها إلى الأعماق البعيدة للبحر بسبب ضعف الطاقة النهرية .
- هدوء منطقة المصب من الأمواج الشديدة والتيارات البحرية النشطة وحركات المد والجزر (١٢) .

ومن هنا نجد أن للدلتا الساحلية اثر بالغ في تقدم أو تراجع خط الساحل وبالتالي فهي تؤثر في امتداد المجالات البحرية للدولة الساحلية (١٣) .

٢- طول الساحل :

يعد طول الساحل أحد العوامل الطبيعية المهمة التي تحدد مدى اتساع المساحات البحرية للدولة الساحلية فضلا عن اعتماد طول الساحل عاملا جغرافيا رئيسا يتم من خلاله رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة[١٤] فضلا عن كون هذا العامل من مؤشرات تحديد مدى تضرر أو انتفاع الدولة الساحلية جغرافيا.

وقد وضعت محكمة العدل الدولية طول الساحل ضمن العوامل المهمة في رسم خط الحدود البحرية بين الدول ولفتت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تباين أطوال سواحل الدول المتشاطئة[١٥] ويعد الامتداد الطويل للساحل البحري للدولة من المميزات التي تقترن بانتفاع الدولة من موقعها الجغرافي ، و تتمكن الدولة التي تحظى بساحل طويل على البحر المفتوح من مد جرفها القاري لمسافة ربما تفوق ٢٠٠ ميل بحري خصوصا مع انعدام وجود دولة ساحلية مقابلة لها أو وجود معالم جغرافية تعترض مد المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وهذا الوضع يسهم في عدم تقييد الدولة في تحديد ولايتها الوطنية على إقليمها البحري المتمثل بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والحصول على جرف قاري مسافة ٢٠٠ ميل بحري على وفق المادة ٧٦ من قانون البحار.

ومن خلال النظر إلى المساحات البحرية في العالم نجد أن ميزة الساحل البحري الطويل تنطبق على العديد من سواحل الدول ومنها السواحل الغربية والجنوبية لأستراليا ، وساحل ألاسكا في المحيط الهادي ، والمحيط المتجمد الشمالي ، وكذلك الساحل الشرقي لنيوزيلندا وسواحل البرازيل والهند ، ويعد الخط الساحلي الطويل من عوامل تجنب المشاكل الناجمة عن ترسيم الحدود البحرية بين الدول الساحلية المتجاورة حيث تتقارب خطوط الوسط بين الدول المتشاطئة عند رسم الحدود. وبخلاف ما سبق يمثل الساحل القصير للدولة مشكلة أمام مطالبات وادعاءات الدولة مع الدول الساحلية المجاورة لها وهذه ما يظهر في المشكلات حول الحدود البحرية لدول ساحل غرب أفريقيا إذ لم تتمكن توغو من الحصول إلا على منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري محدودين بسبب قصر سواحلها المجاورة لبينين وغانا[١٦] (الخريطة ٢).

٣- تحدب الساحل وتقعره : هناك نمطان جغرافيان رئيسان لأشكال السواحل هما:

- الساحل المحدب Convex
- الساحل المقعر Concave

الخريطة (٢)

قصر الشريط الساحلي لجمهورية توغو وأثره في تضررها الجغرافي

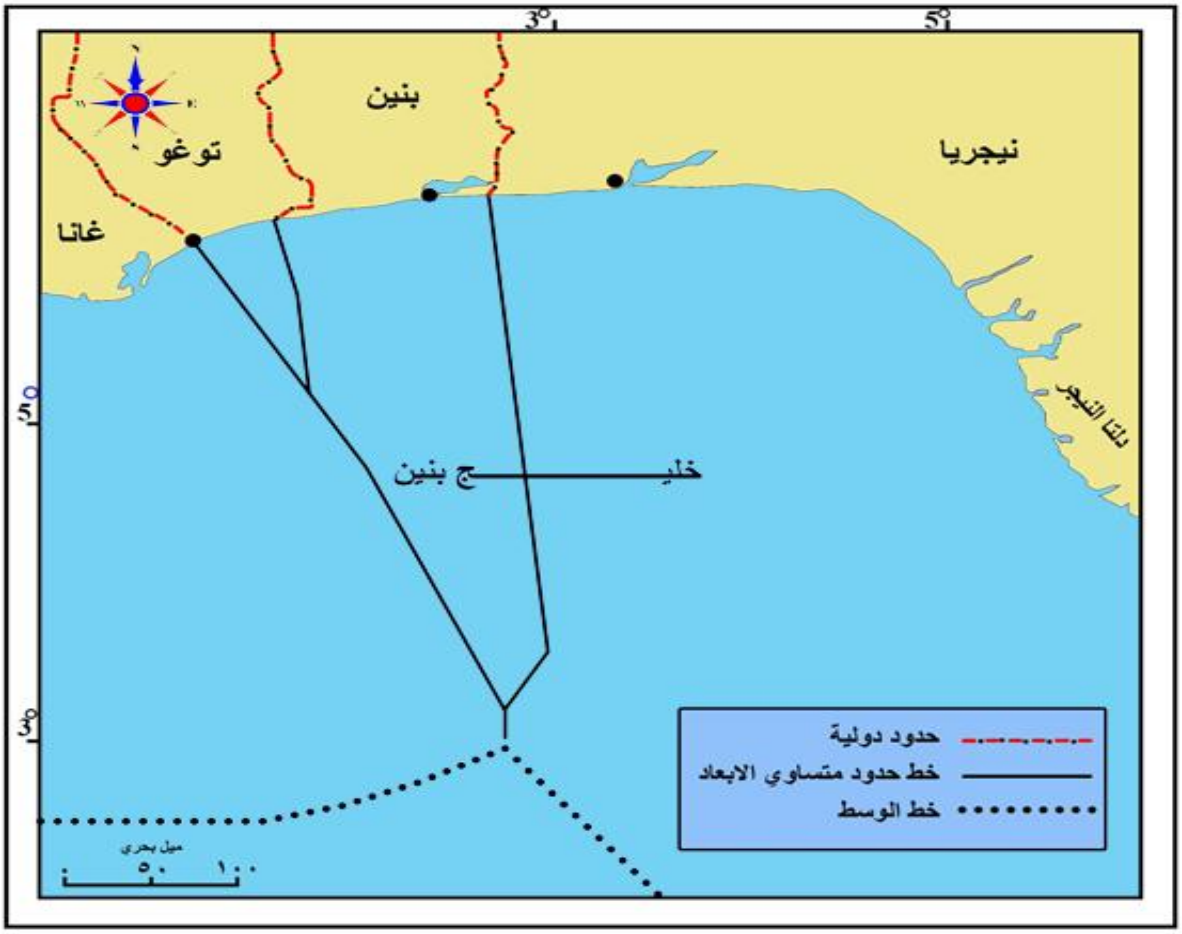

المصدر :

Victor Prescott & Clive Schofield, The Maritime Political Boundaries of the World, Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, p: 605.

ويعد الساحل المحدب من الميزات الجغرافية البالغة الأهمية التي تتيح للدولة الساحلية انتفاعا جغرافيا يمكنها من مد مساحاتها البحرية بشكل واسع وبالتالي الاستفادة من ثروات البحر، فيما يكون خط الحدود للساحل المحدب بصورة مروحة مما يزيد من عرض الساحل تجاه البحر(الشكل ١ أ) ، أما الساحل المقعر فيعد من العوامل التي تسهم في تضرر الدولة الساحلية جغرافيا حيث يحول تقعر الساحل دون توسعة مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. (الشكل ١ ب)

وعلى الرغم من تماثل أطوال سواحل ألمانيا ، وهولندا ، والدنمرك المطلة على بحر الشمال إلا أن تقعر الساحل الألماني لم يتح لألمانيا سوى الحصول على مساحة محدودة من الجرف القاري في منطقة بحر الشمال، بينما حصلت كل من هولندا والدنمرك على مساحة أكبر (الخريطة ٣) ، إذ حظيت هولندا والدنمرك بساحل محدب الشكل مقارنة بالساحل الألماني المقعر لتتخذ الأطراف الثلاث مبدأ التفاوض على رسم حدود الجرف القاري لتحقيق العدالة ولتجنب تأثير طريقة رسم خط الحدود وفق الخطوط المتساوية الأبعاد إذ أن هذه الطريقة لا تعد حلا منصفا لتأثر الساحل المقعر بشكل سلبي نتيجة إتباع هذه الطريقة في الرسم[١٧] . حيث إن الخطوط ذات البعد المتساوي يتم رسمها استنادا إلى نقاط مختلفة في الساحل المقعر وإذا كان التقعر شديدا فإن هذه الخطوط ستقع إلى مسافة قريبة جدا من الشاطئ مما يجعل المساحة البحرية للدولة بصورة مثلث رأسه تجاه البحر.[١٨]

شكل (١) الساحلان المقعر و المحدب

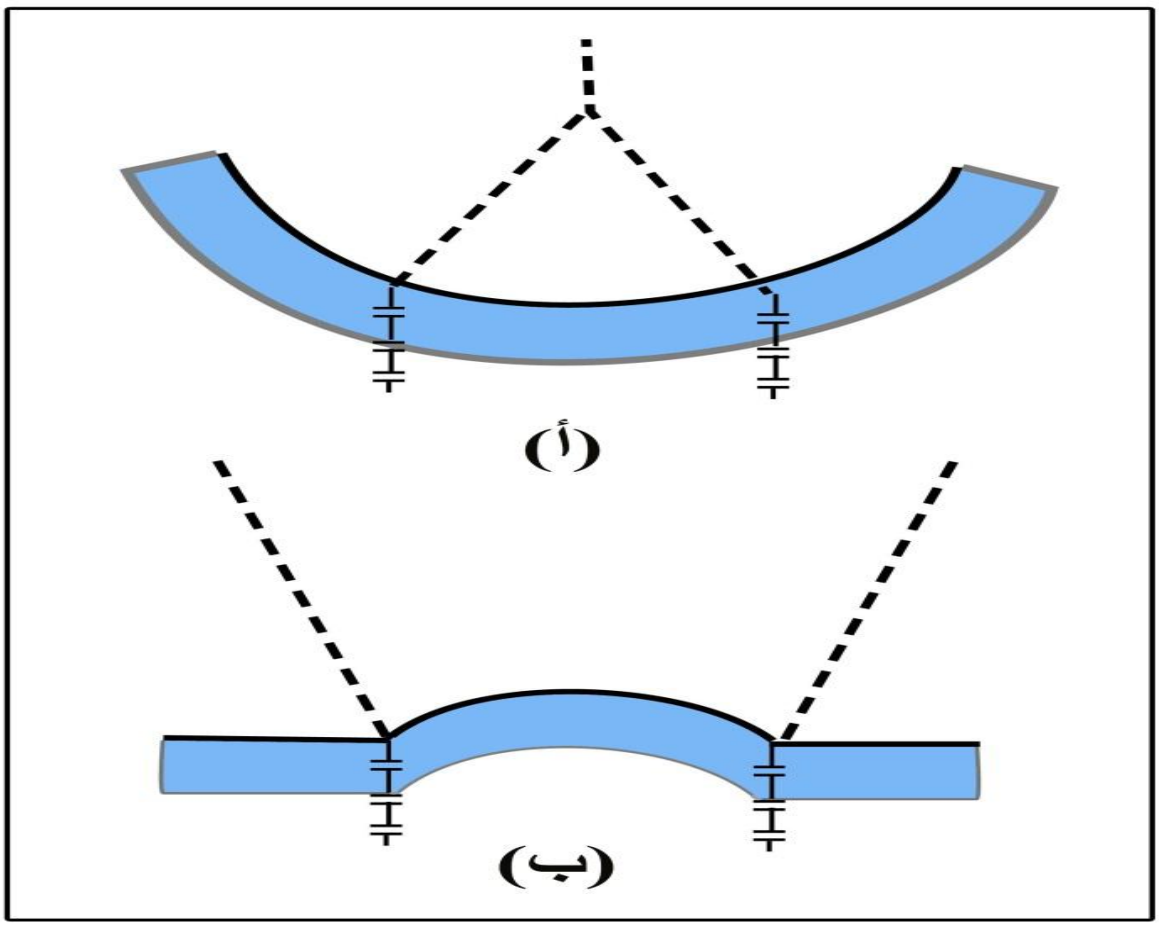

المصدر: جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي، رسالة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨ ، ص٩٢.

الخريطة (٣)

تقعر الساحل وأثره في صغر مساحة الجرف القاري الألماني في بحر الشمال

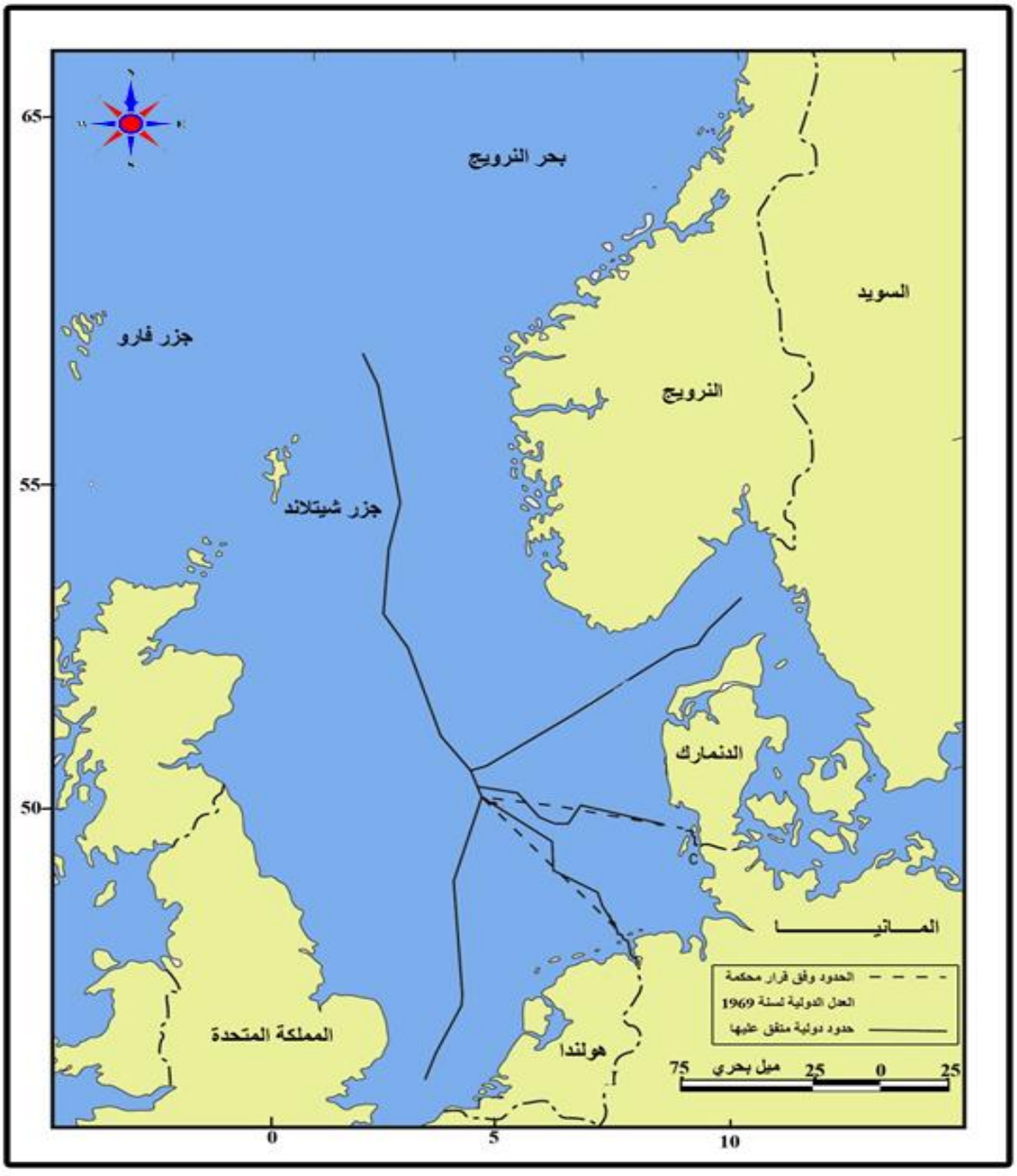

المصدر :

Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , UN, Nippon Foundation Fellowship Program , New York, 2009, p 63.

وعلى الرغم من استخدام طريقة خط الوسط في رسم حدود الجرف القاري بين الدول الثلاث إلا أن ألمانيا لم تحصل إلا على جزء صغير جداً من الجرف القاري لمنطقة بحر الشمال وكان الغرض من اعتماد طريقة الخط الوسط هو تحقيق نتيجة منصفة إلا أنه لم يتم الوفاء بذلك.(١٩)

وقد لعب عامل تحدب السواحل وتقعرها دوراً كبيراً في العديد من قضايا رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة ومنها رسم الحدود البحرية بين غينيا وغينيا بيساو عام ١٩٨٥ إذ اتسمت سواحل الدولتين بتجاورهما وبتقعرهما فأخذت عملية الترسيم ذلك بعين الاعتبار ليستبعد اعتماد طريقة الخطوط ذات الأبعاد المتساوية في هذا الوضع لأنه لن يتيح للبلدين بأن يمدا مساحاتهما البحرية بقدر ما تسمح به قواعد القانون الدولي .

وبخلاف الحال السابقة لوحظ عند رسم الحدود البحرية بين لاتيفيا وليتوانيا عام ١٩٩٩ تميز سواحل الدولتين بتجاورهما وتحدبهما في الوقت ذاته فضلا عن خلو سواحلهما من التعاريج أما المعالم الجغرافية البحرية الرئيسة الموجودة في المنطقة البحرية فهي نتوءات صخرية لا تتصل بالبر الرئيس ولا تؤثر في رسم خط الحدود والتي رسمت بشكل انسيابي ولتحظى الدولتان بمساحاتهما البحرية التي تتيحها قواعد القانون الدولي.(٢٠)

وبشكل عام فان من الصعب تقييم اثر تقعر وتحدب السواحل على عملية رسم الحدود إلا أن في اغلب حالات تحديد المساحات البحرية ورسم الحدود يكون تأثير التحدب والتقعر واضحا ومثال ذلك رسم الحدود البحرية بين فرنسا ، والدومنيكان ١٩٨٧ وبين فرنسا ، وموناكو ١٩٨٤ وبين غامبيا والسنغال ١٩٧٥ حيث وضعت في عمليات الترسيم العديد من الحلول لتجنب تأثير استخدام الخطوط المتساوية الأبعاد لضمان وصول السيادة الوطنية للدولة الساحلية الى الحد المقرر لها وفق القانون الدولي للبحار.

١-١-٢: الجوار الجغرافي البحري للدولة الساحلية :-

يمثل الجوار الجغرافي البحري مجموعة من الحقائق الجغرافية التي هي ليست من نتاج عمل بشري قابل للحكم بالصواب أو الخطأ لأن المعطيات في مفهوم الجوار الجغرافي البحري هي ظواهر طبيعية لا يمكن أن تؤخذ إلا على ما هي عليه مع دراسة مدى تأثيرها في امتداد المساحات البحرية للدولة الساحلية ورسم حدودها مع الدول. وهنا نجد أن ثلاثة عوامل جغرافية تلعب دورا حيويا فيما سبق وهي ١- التقابل والتجاور ٢- وجود المعالم الجغرافية ٣- التشكيل الأرخبيلي للدولة الساحلية.

هذه العوامل الثلاث تقرر مدى تضرر أو انتفاع الدولة الساحلية من موقعها الجغرافي، فالجوار الجغرافي للدولة الساحلية يحدد إمكانية الدولة في حصولها على منطقة جرف قاري ومنطقة اقتصادية الخالصة وفق مسافة ٢٠٠ميل بحري أو عدها دولة ذات جرف قاري مغلق ومتضررة جغرافيا ، ولا تستطيع الاستفادة من الثروات البحرية المتجددة وغير المتجددة.

فعلى سبيل المثال تعد سنغافورة التي تعد دولة متضررة جغرافيا ومغلقة الجرف القاري لعدم قدرتها على الحصول على منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري لأنها مقيدة من إندونيسيا جنوبا ومن ماليزيا بالاتجاهات الثلاثة الأخرى ، وهذا من أسباب النزاع بين سنغافورة وماليزيا حول السيادة على جزر بولاو باتو بوتيه ، التي تقع في الجزء الشرقي لمضيق سنغافورة . وتكمن أهمية هذه الجزر في أن فرض سيادة سنغافورة عليها يتيح لها مد منطقة اقتصادية خالصة في بحر الصين الجنوبي مما يسهم في اتساع المساحة البحرية لسنغافورة إلى الضعف.

ويلاحظ في الساحل الغربي لأفريقيا أن الكاميرون دولة ذات جرف قاري مغلق لأنها مقيدة بالساحل النيجيري غربا ، وساحل غينيا الاستوائية جنوبا حيث إن جزيرة بيوكو التابعة لغينيا الاستوائية تقوم بدور رئيس في الحد من مطالبات الكاميرون في المساحات البحرية.[٢١]

ومن أبرز العوامل التي تساعد الدولة الساحلية على المطالبة بمساحات بحرية واسعة هو ما يتعلق بالواجهة البحرية للدولة حيث أن هناك دولاً تتمتع بعدة واجهات بحرية إذ تطل سواحلها على أكثر من بحر ومحيط وهذا الوضع الإقليمي يتيح مزايا اقتصادية لها من حيث حركة النقل البحري والاتصالات إلا أنها قد لا توفر الفرصة دائما للمطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري واسعين.

١- التقابل والتجاور :

يقصد بصفة التجاور neighboring الملاصقة وهو أن تكون الدولتان متجاورتين متى كانت لهما حدود مشتركة.

ويقصد بصفة التقابل adjoining أن تتقابل الدولتان في بحر معين وتتداخل مناطقهما الاقتصادية الخالصة أو جروفهما القارية . أما إذا لم يحصل هذا التداخل فلا ينطبق عليهما هذا الوصف.

وفي بعض الحالات تكون هناك دولتان متقابلتان ومتجاورتان في آن واحد.[٢٢]

وإذا كانت أوضاع سواحل الدول المتجاورة اعتيادية فإن الحدود الجانبية للبحر الإقليمي للدولتين تحدد على وفق طريقة الخط المتساوي الأبعاد (الشكل ٢ أ) وهو خط مستقيم تبعد كل نقطة فيه بأبعاد متساوية عن خطي الأساس للدولتين ، فيما تعتمد طريقة الخط الوسط في تحديد الحدود الخارجية للبحر الإقليمي للدولتين المتقابلتين ، وخط الوسط خط أو خطوط مستقيمة تبعد بأبعاد متساوية عن خطي الأساس للدولتين (الشكل ٢ ب) ، ولكن عندما تكتنف المنطقة الساحلية للدولة التعرجات أو تكثر الجزر في مياهها يصعب تطبيق قاعدة خط تساوي البعد أو الخط الوسط من دون الإضرار بإحدى الدول المعنية[٢٣]

وفي حال تداخل المساحات البحرية بين الدول الساحلية في منطقتي الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة فإن قواعد القانون الدولي أشارت إلى أهمية عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول المتشاطئة بهذا الشأن وإذا لم يكن بالإمكان التوصل لعقد اتفاق ثنائي فإنه يتم اعتماد قاعدة الخط الوسط لتحديد حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة إذا كانا ملاصقين لإقليمي دولتين أو أكثر ذات سواحل متقابلة أو اللجوء إلى التحكيم الدولي على وفق المادة ٣٨ من قانون البحار[٢٤].

وقد أظهرت قضايا رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة حالات تقابل وتجاور في آن واحد وقد تستخدم قاعدة الخط الوسط في رسم الحدود بين السواحل المتجاورة فيما قد تستخدم قاعدة الخطوط المتساوية الأبعاد في رسم الحدود بين السواحل المتقابلة وفي بعض الحالات يكون هناك صعوبة في التمييز بين السواحل المتقابلة أو المتجاورة لتكون السواحل ذات طبيعة مختلطة.[٢٥] (الشكل ٢ ج)

شكل (٢)

السواحل المتقابلة والمتجاورة والمختلطة

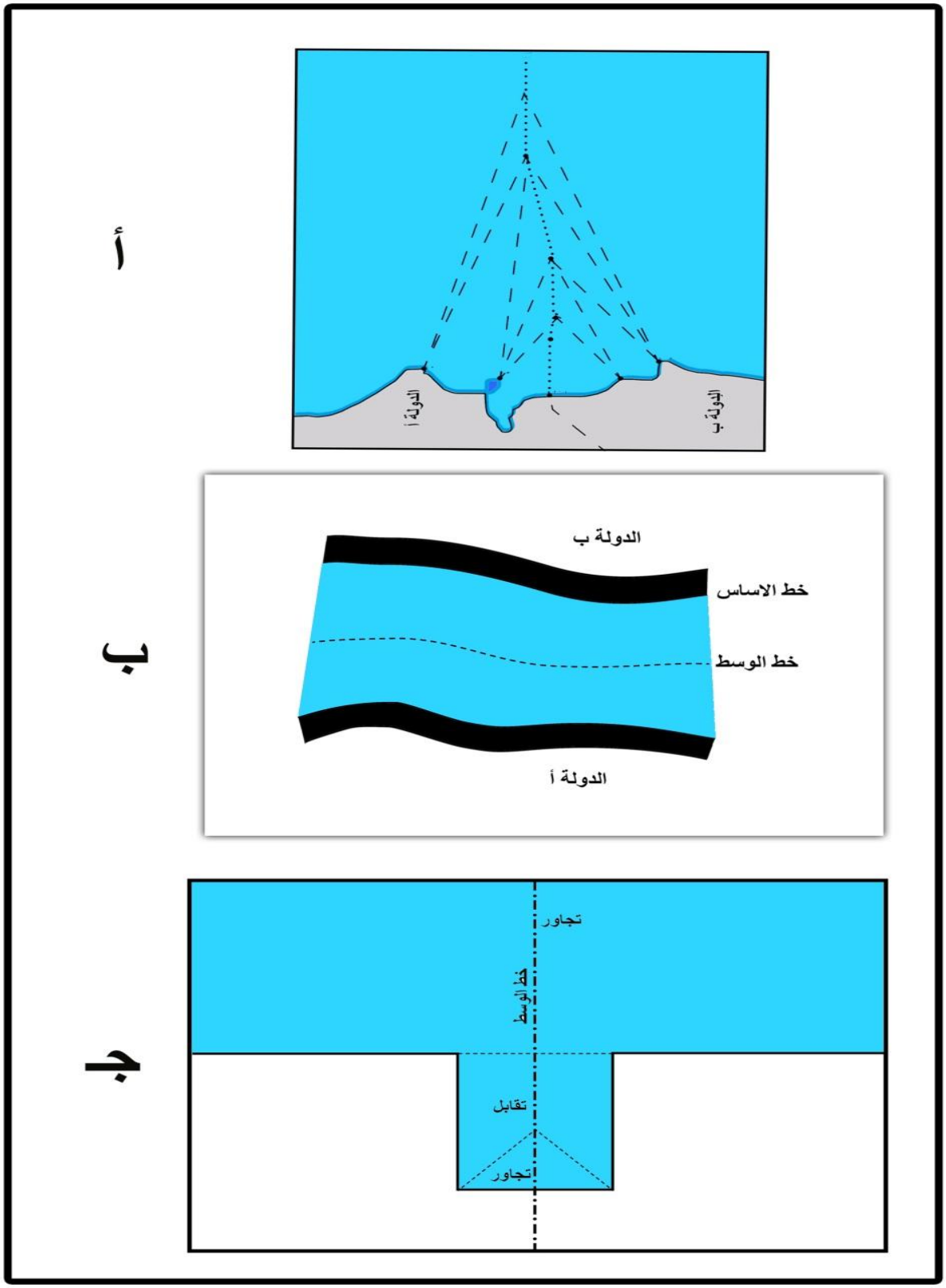

المصدر:

- محمد الحاج حمود ،القانون الدولي للبحار، ط١، مطبعة دار الثقافة ، عمان، ٢٠٠٨، ص١٢٠.

- Victor Prescott & Clive Schofield, The Maritime Political Boundaries of the World, Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, pp 578- 590.

ومن أمثلة رسم الحدود البحرية بين السواحل ذات الطبيعة المختلطة رسم الحدود البحرية بين ليتوانيا ، واستونيا في خليج ريغا[٢٦]، فقد لوحظ تغير في العلاقة الجغرافية لسواحل الدولتين ذات التكوين الطبيعي المعقد إذ كانت صفة التجاور سمة الساحلين الشرقي والغربي لليتوانيا واستونيا ، وقد تحول بعد ذلك إلى صفة التقابل ويضاف إلى ذلك التعرج الشديد في خط الساحل الاستوني ، وبسبب هذه الظروف الطبيعية الخاصة تم اعتماد العاملين التاريخي والاقتصادي في رسم الحدود بين البلدين عام ١٩٩٦ وليس الاعتماد على قاعدتي الخط الوسط والخطوط ذات الأبعاد المتساوية[٢٧].

٢-الجزر :

تعد الجزر جزءاً من النظام الأساس للمساحات البحرية على وفق قواعد القانون الدولي لما لها من أثر في رسم الحدود بين الدول المتشاطئة وتحديد المساحات البحرية. ولكن هناك تباين في مدى تأثير الجزر في رسم الحدود بين الدول المتشاطئة وقدرة الدولة الساحلية على مد مساحاتها البحرية فضلا عن أثرها في تحديد صفة التضرر أو الانتفاع الجغرافي للدولة.

وعرف علماء الجغرافيا الجزر بأنها مناطق من اليابسة محاطة بالمياه من الجهات جميعها ، وهي مساحات أرضية مرتفعة عن المناطق البحرية المجاورة وتبلغ مساحة الجزر بضعة أمتار مربعة وتزيد على ذلك فنجدها دولا مثل جزيرتي قبرص ، والبحرين[٢٨] .

وقد عرف القانون الدولي للبحار الجزيرة بأنها رقعة من الأرض مكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حال المد. [٢٩]

وللجزر إمكانية الحصول الكامل على المساحات البحرية أما الصخور فهي مستثناة من تلك الإمكانية [٣٠]، ووجود الجزر في مجال رسم الحدود له تأثير في مسار الخط الحدودي.

وفي قضايا رسم الحدود البحرية عوملت الجزر على وفق اعتبارات مختلفة بحسب أوضاعها وخصائصها الجغرافية فلا يمكن تجاهل تأثيراتها من قبل الدول الساحلية أو محكمة العدل الدولية ، ويضاف إلى ذلك الحاجة لتحقيق نتائج منصفة في اتفاقيات رسم الحدود أكدت ضرورة الأخذ بالحسبان تأثير وضع الجزر.

ويشار هنا إلى أن تأثير الجزر في رسم الحدود البحرية يختلف من جزيرة لأخرى تبعا للظروف فقد تعطي للجزيرة أثراً قانونياً كاملاً أو جزئياً وفي بعض الحالات قد يتم رسم الحدود بين سواحل البر الرئيس لدولتين ، وكأن الجزيرة غير موجودة ويمكن بعد ذلك إعطاء الجزيرة مساحتها البحرية الخاصة حول سواحلها.[٣١]

ويمكن التمييز بين عدة أوضاع جغرافية عند التعامل مع الجزر ، وهي:

- إذا كان رسم الحدود بين جزيرتين .
- إذا كان رسم الحدود بين جزيرة وساحل البر الرئيس .
- إذا كانت الجزيرة تقع ضمن سيادة دولة لها ساحل بر رئيس .
- إذا كانت الجزيرة هي المعلم الجغرافي الوحيد الذي له استحقاق المساحات البحرية.

وإذا كانت الجزيرة تظهر كجزء لا يتجزأ من التكوين الساحلي يتم التعامل معها لغرض رسم الحدود على قدم المساواة مع أجزاء البر الرئيس فيما لا تمنح بعض المعالم الجغرافية الاستثنائية إلا أثرا جزئيا أو يتم تجاهلها[٣٢] . أما حجم السكان والنشاط الاقتصادي ومساحة الجزيرة فهي تعد من العوامل المهمة في رسم خط الحدود.

وبصورة عامة يتم في حال رسم الحدود بين الجزر فقط إعطاؤها الوزن القانوني الكامل كرسم الحدود بين غينيا الاستوائية ، وساو تومي ديربرينسيبي[٣٣] سنة ١٩٩٩ .

ومنحت بعض الجزر القيمة القانونية الكاملة مقابل سواحل البر الرئيس كرسم الحدود بين جزيرة فارد الدنمركية ، والنرويج عام ١٩٧٩ وكذلك رسم الحدود بين كوبا ، والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٧. وفي رسم الحدود بين أستراليا ، وغينيا الجديدة تم الأخذ بعامل حجم الجزيرة إذ أعطيت الجزر الصغيرة تأثيراً منخفضاً وذلك عن طريق التفاوض بين البلدين.[٣٤]

ولدى رسم الحدود بين غينيا ، وغينيا بيساو[٣٥] عام ١٩٨٥ حددت محكمة العدل الدولية ثلاث فئات من الجزر وهي:

- جزر مفصولة عن البر الرئيس بواسطة قنوات بحرية ضيقة تنضم لها في أوقات انخفاض المد أو أوقات الجزر .
- الجزر الأرخبيلية .
- الجزر الصغيرة المنتشرة في المناطق الضحلة .

أما الفئة الأولى فهي جزء لا يتجزأ من ساحل البر الرئيس وقد أعطيت الوزن القانوني الكامل أما الفئة الثانية فهي جزر بيجاغوس التي منحت الصفة الأرخبيلية قانونيا وقد أخذ ذلك بعين الاعتبار عند رسم الحدود. أما الجزر المتناثرة في المناطق الضحلة الجنوبية فلم تكتسب الصفة القانونية للجزر وإنما عدت صخورا ومرتفعات تغمرها المياه عند المد وتنحسر عنها عند الجزر لذا تم تجاهلها في تحديد شكل الساحل وقياسه ورسم الخط الحدودي.[٣٦]

أما من حيث أثر الجزر في مد المساحات البحرية للدولة الساحلية فان الجزر تعد القاعدة الأمامية أو نقطة الحدود الإقليمية للدولة الساحلية التي تمكنها من مد نطاقها البحري لمسافة ٢٠٠ ميل بحري إذا لم تكن هناك سواحل لدولة أو لدول مقابلة بمسافة أقل من ٤٠٠ ميل بحري. ومثال ذلك المساحات البحرية الواسعة التي حصلت عليها البرتغال من خلال سيادتها على جزر الازور ، وكذلك المساحات البحرية التي حصلت عليها فرنسا من خلال سيادتها على جزر القديس بولس ، وكيرغولن جنوب المحيط الهندي[٣٧]. وقد تسبب وجود جزر بانتليرا ،ولينوسا ، ولامبينو الإيطالية في تقليص مساحة الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التونسية بشكل كبير إذ حظيت هذه الجزر بالصفة القانونية الكاملة (خريطة ٤)

أما إذا كان للدولة امتداد طبيعي يفوق ٢٠٠ ميل بحري فإن وقوع جزرها على مقربة من حدود الجرف القاري يحقق لها انتفاعا كبيرا فمثل هذه الجزر يمكن أن تدفع المساحات البحرية باتجاه البحر بشكل ملحوظ حيث يمكن أن تمد المسافة البحرية لغاية ٣٥٠ ميل بحري من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي.[٣٨]

الخريطة (٤)

الجزر الايطالية وأثرها في تقليص المساحات البحرية التونسية

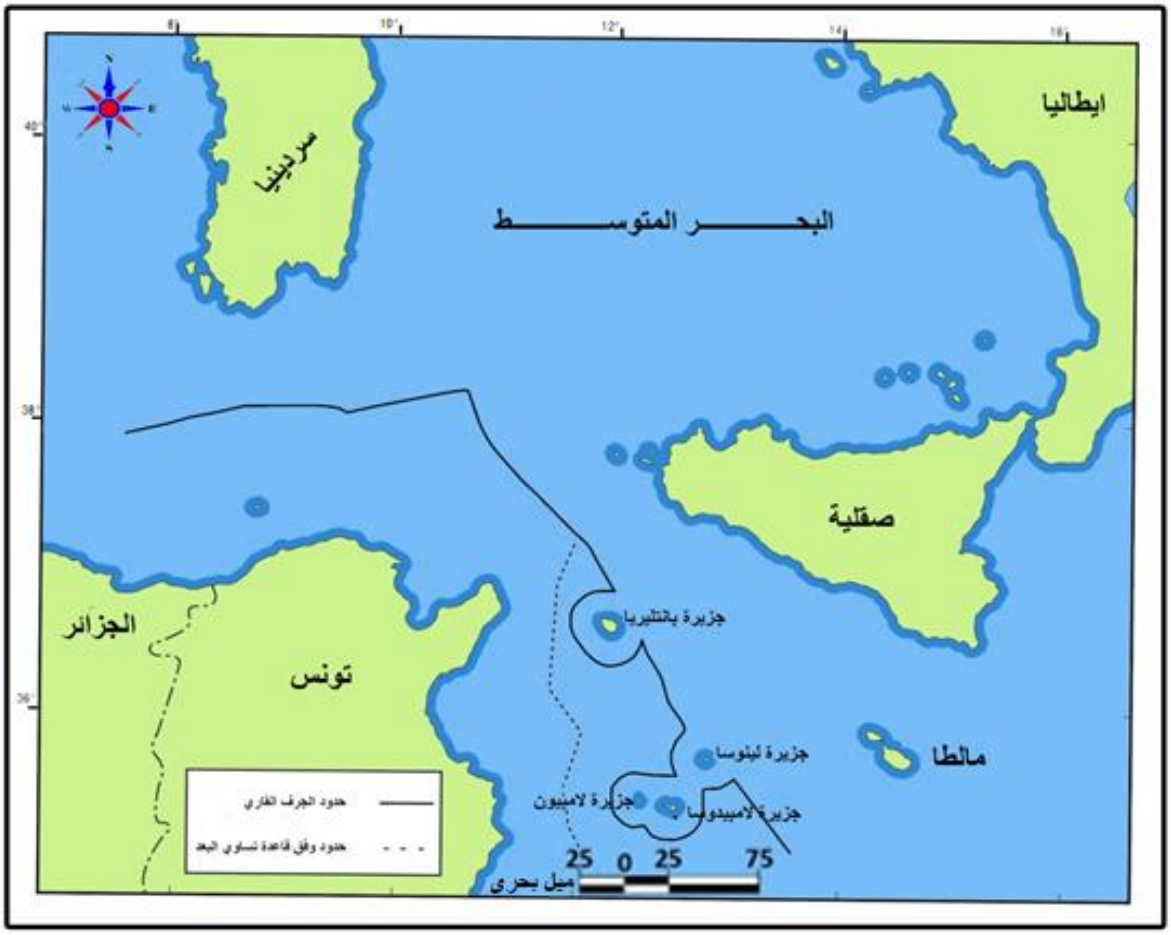

المصدر:

Victor Prescott & Clive Schofield, The Maritime Political Boundaries of the World, Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, p: 585.

٣-التشكيل الأرخبيلي :

الأرخبيل Archipelago أحد أشكال سطح الأرض الذي يرمز لأية مجموعة متقاربة ومتجاورة من الجزر وغالبا ما تكون الأرخبيلات بركانية ويتكون أكثرها فوق البقع الساخنة ويتكون بعضها من التحات والترسب. [٣٩]

وقد عَرَّفَ القانون الدولي للبحار للعام ١٩٨٢ الأرخبيل بأنه مجموعه من الجزر بما في ذلك أجزاء من جزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى التي تشكل معاً كياناً جغرافياً واقتصاديا وسياسياً قائماً ذاته أو التي عدّت كذلك تاريخياً. (٤٠)

وقد عَرَّف الجغرافيون الدولة الأرخبيلية Archipelagic states بأنها مجموعة الجزر التي تشكل كيانا جغرافيا وسياسيا واقتصاديا متكاملا ويشمل ذلك منطقة المياه التي تفصل جُزر الأرخبيل (المياه الأرخبيلية) التي تكون تحت سيادة الدولة الأرخبيلية.(٤١)

ويرى الباحثون في الجغرافيا أن التعريف القانوني للدولة الأرخبيلية قد أعطى صورة واضحة لمدى السيادة التي تتمتع بها الدولة في مياهها الأرخبيلية ومدى السلطة التي تحظى بها في نطاق سواحلها حيث يشير القانون الدولي للبحار إلى أن سيادة الدولة الأرخبيلية تمتد إلى الحيز الجوي فوق المياه الأرخبيلية و قاعها وباطن أرضه والموارد الموجودة فيها. (٤٢)

ويتيح التشكيل الأرخبيلي للدولة إحاطة جزرها بخطوط أساس أرخبيلية مما يمكنها من اكتساب مساحات بحرية واسعة تمثل بمجملها المياه الأرخبيلية فضلا عن مد ولايتها على منطقة اقتصادية واسعة (الشكل ٣) فضلا عما يمكن أن يمنحه موقع الدولة الجزرية من

منافع في مجال حركة النقل والمواصلات إذ احتلت العديد من الدول الجزرية مركزا تجاريا هاما نتيجة موقعها. (٤٣)

وبواسطة خطوط الأساس يمكن للدولة أن تحصل على مساحات بحرية واسعة قد تفوق مساحة الجزر المكونة الأرخبيل نفسه ، ومثال ذلك خطوط الأساس الأرخبيلية لإندونيسيا، والفلبين التي أضافت لإندونيسيا مساحة بحرية قدرها ٢١٩٠٠٠ كم٢(٤٤)، فيما أضافت للفلبين مساحة ٣٥٠٠٠٠ كم٢(٤٥) من المياه الأرخبيلية .

شكل (٣)

خطوط الأساس الأرخبيلية

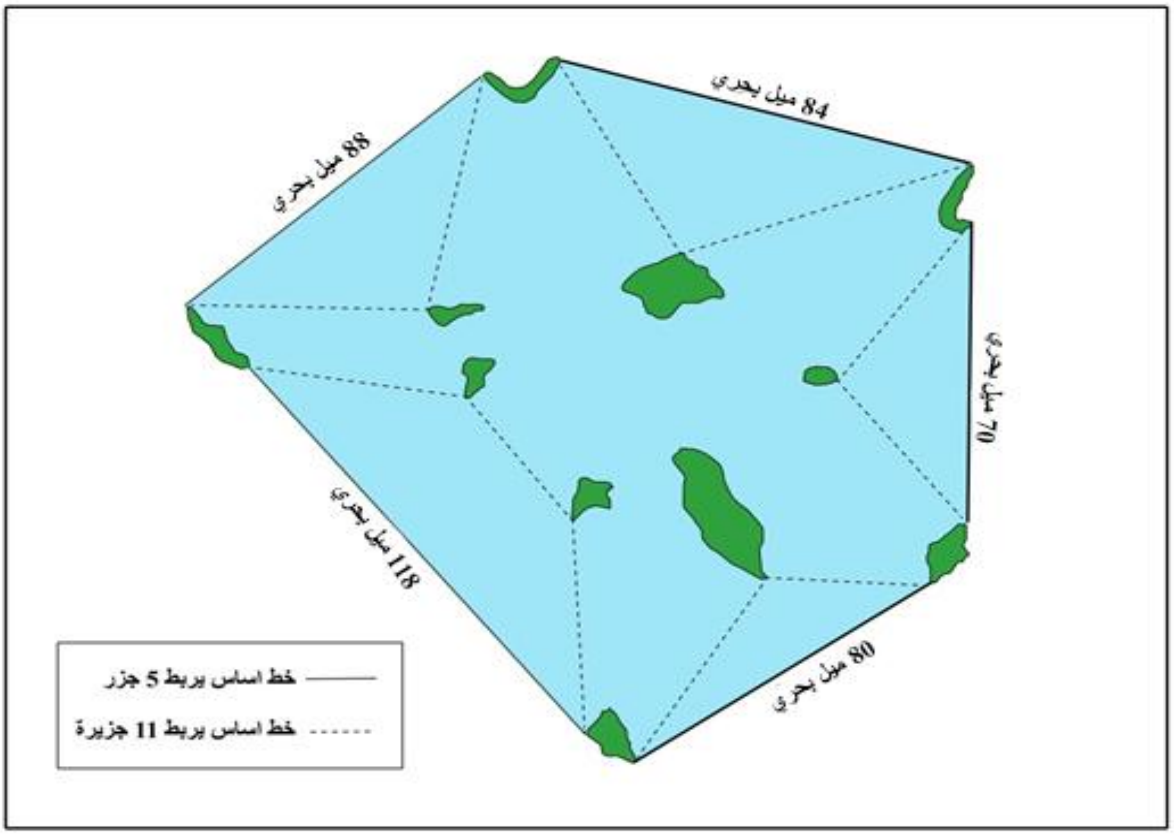

المصدر:

Victor Prescott & Clive Schofield, The Maritime Political Boundaries of the World, Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, p: 568.

أما الدول الجزرية التي لا تتمكن من تلبية قواعد رسم خطوط الأساس الأرخبيلية فقد تسمح لها جزرها المتناثرة في مد مساحتها البحرية إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري كجزر كيريباس، التي لا يمكن أن تحاط بخطوط أساس أرخبيلية إلا أن لها منطقة اقتصادية خالصة تمتد إلى مساحة ٩٦٥٠٠٠ ميل بحري. (٤٦)

١-١-٣ التحليل الجغرافي السياسي للعوامل الطبيعية وأثرها في الدول المتضررة جغرافيا :

قبل الخوض في بيان اثر العوامل الطبيعية على الدول المتضررة جغرافيا فإن من الضرورة تحديد مفهوم الدولة الساحلية بشكل واضح ، فعلى الرغم من أن القانون الدولي للبحار قد اخذ على عاتقه وضع مجموعة القواعد القانونية و العرفية والاتفاقية التي تنظم وضع البحار بأجزائها وتفرعاتها من مياه إقليمية ومناطق متاخمة ومناطق اقتصادية خالصة وجرف قاري ، وبحر عام وممرات مائية دولية وقنوات ، وخلجان دولية ، وخلجان تاريخية وقاع البحر واستخدام هذا القاع وما تحته وما فوقه من مياه ومن ذلك الملاحة ، والصيد والثروات الطبيعية ، إلا أن هذا القانون لم يضع تعريفا واضحا وصريحا لمفهوم الدولة الساحلية ، باستثناء الإشارة الواردة في النظام القانوني للبحر الإقليمي والتي نصت على أن سيادة الدولة الساحلية تمتد خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي[٤٧] ، فيما لفت إلى أن خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الإقليمي هو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل كما هو مبين في الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها من قبل الدولة الساحلية[٤٨].

وعلى وفق ذلك فان الدولة الساحلية هي الدولة التي تمتلك إقليما بحريا يمكن استخلاصه من خط الأساس الذي ينشئ لها بحرا إقليميا وبذلك فان جميع الدول التي تطل على البحر المفتوح هي دول ساحلية أما الدول التي هي بوضع غير هذا الوضع فمن الصعوبة تصنيفها ، وكمثال على ذلك أن هناك دول يحول موقعها الجغرافي من الوصول إلى البحر المفتوح إلا أنها تمتلك خطا ساحليا ومن هذه الدول أذربيجان ، وتركمانستان ، وكازاخستان، وأوزبكستان إذ أن الواجهة البحرية لهذه الدول تكون على بحار مغلقة مثل بحر قزوين أو بحر ارال.[٤٩]

وتعد الدول التي تقع على بحار مغلقة أو شبه مغلقة بأنها ساحلية إلا أنها تفتقر إلى الوصول للبحر المفتوح أو المحيط ، فضلا عن تداخل المساحات البحرية للدول المتشاطئة في البحار المغلقة و شبه المغلقة ، وبذلك فقد اكتسبت صفة التضرر الجغرافي.

ويمكن التمييز بين الدول المطلة على البحار والمحيطات من حيث المميزات البحرية بحساب النسبة بين الحدود الساحلية والحدود البرية في كل دولة ، ليتضح بذلك أن طول الساحل يعد من العوامل المهمة التي تحدد مدى تضرر الدولة أو انتفاعها من موقعها الجغرافي، وكذلك بتقدير أهمية البحر الذي تطل عليه سواحل الدولة ، فضلا عن أهمية الساحل وصلاحيته لإقامة الموانئ والمرافئ والمنشآت البحرية الأخرى ، ويضاف إلى ذلك الواجهة البحرية للدولة إذ أن الدول التي تطل على عدة واجهات بحرية تكتسب مميزات إستراتيجية كبيرة تفوق الدول التي لا تطل إلا على واجهة بحرية واحدة فقط ، والدول التي تطل سواحلها على البحار المفتوحة يكون وضعها أفضل من الدول التي تطل سواحلها على بحار مغلقة أو شبه مغلقة .

ومن هنا نجد أن القانون الدولي للبحار والمحيطات واستنادا إلى العوامل الطبيعية قد ميز بين قسمين من الدول الساحلية و هي :

١- دول متضررة جغرافيا .

٢- دول غير متضررة جغرافيا (دول منتفعة من موقعها الجغرافي) .

أما الدول المتضررة جغرافيا فقد قسمت إلى مجموعتين هما :

١- الدول الساحلية التي لا تستطيع ادعاء مناطق اقتصادية خالصة خاصة بها .

٢- الدول الساحلية بما فيها المشاطئة لبحار مغلقة وشبه مغلقة التي يجعلها موقعها الجغرافي تعتمد في الحصول على الثروات البحرية الحية على مناطق اقتصادية خالصة لدول أخرى.

الفئة الأولى من الدول المتضررة جغرافيا:

وهي دول أثرت الخصائص الجغرافية لمنطقتها الساحلية (قصر الامتداد الساحلي – تقعر الساحل-وجود المعالم الجغرافية – تقابل سواحلها مع سواحل دول الجوار ضمن مسافات قصيرة) في عملية رسم حدودها البحرية مع الدول المجاورة لها ولم تتمكن من الحصول على منطقة اقتصادية خالصة وتنضوي سبع دول فقط ضمن هذه الفئة وهي البحرين ، والكاميرون ، والعراق ، والأردن ، وسنغافورة ، وزائير ، وأوزبكستان.(٥٠)

ونلاحظ أن من بين هذه الدول السبع تنفرد البحرين بكونها الدولة الجزرية الوحيدة وهي لا تمتلك منطقة اقتصادية خالصة لتقييدها بمناطق اقتصادية خالصة لجوارها الجغرافي.

الفئة الثانية من الدول المتضررة جغرافيا :

وهي الدول الساحلية بما فيها الدول المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة التي يجعلها موقعها الجغرافي معتمدة في حصولها على الثروات البحرية الحية على استغلال المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى مجاورة لها . وهنا يمكن إدراج الملاحظات الآتية :

١- إن هذه الدول ليست حبيسة أو أنها لا تمتلك منطقة اقتصادية خالصة بل هي دول ساحلية وتمتلك مناطق اقتصادية خالصة خاصة بها إلا أنها تحتاج إلى المناطق الاقتصادية الخالصة لدول جوارها الإقليمي.

٢- إن هذه الدول تعتمد في معيشة جزء من سكانها على الموارد البحرية الحية في مناطق اقتصادية خالصة مجاورة لها.

٣- تقتصر الموارد البحرية الحية على الأسماك فقط .

٤- الاعتماد على الأرصدة السمكية يكون لسد الحاجة الغذائية فقط وليس كمصدر اقتصادي.

٥- الاعتماد على المناطق الاقتصادية الخالصة يكون ضمن المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية .

٦- إن هذا الوضع ينتج عن خصائص الموقع الجغرافي للدولة فقط .

وتكتسب أي دولة ساحلية تنطبق عليها النقاط السابقة صفة التضرر الجغرافي وتحظى بحقوق في مجال استغلال الموارد الحية بغض النظر عن وضعها القانوني أو السياسي .

إن فكرة إمكانية الوصول إلى الثروات الحية في المناطق الاقتصادية الخالصة المجاورة لتلبية احتياجات الجانب الغذائي لسكان الدول المتضررة جغرافيا ينبغي أن يكون تطبيقها على درجة من الشفافية والموضوعية .

إلا أن مفهوم الدول المتضررة جغرافيا الوارد في القانون الدولي للبحار ١٩٨٢ يحتوي جانبين على درجة من الغموض وهما :

– مفهوم المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية الذي استخدم لتحديد المجال الجغرافي الذي تستطيع الدول المتضررة جغرافيا من خلاله المشاركة في استغلال الموارد الحية في المناطق الاقتصادية الخالصة. إذ أن هذا المفهوم لم يعرف ضمن بنود اتفاقية قانون البحار.

– لم يحدد المعيار الذي يمكن من خلاله مدى اعتماد الدولة المتضررة جغرافيا في الحصول على حاجتها الغذائية على المناطق الاقتصادية الخالصة لدول جوارها الإقليمي مما يعقد بشكل كبير من إمكانية تحديد انطباق هذه المادة على الدول .

إن التطبيق الحرفي لمفهوم الموقع الجغرافي للدولة يشير فقط إلى الخصائص الطبيعية للدولة كتضاريسها ومعالمها الجغرافية ، إلا أن الواقع يشير إلى أن ما فرضته الجغرافيا الطبيعية لم يكن العامل الوحيد في إضفاء صفة التضرر الجغرافي للدولة الساحلية ، بل ان الواقع يؤكد أن آلية وقواعد رسم الحدود السياسية بين الدول المتشاطئة قد حالت دون حصول العديد من الدول على مساحات بحرية وفق القانون الدولي للبحار.[٥١]

ومن هنا نجد ان الموقع الجغرافي يؤدي إلى خلق عوامل سياسية وقانونية قد تؤدي إلى حرمان الدولة الساحلية من الحصول على منطقة اقتصادية خالصة خاصة بها وفق ما يتيحه القانون الدولي فتكتسب الدولة بذلك صفة التضرر الجغرافي.

لذا وبحسب وجهة نظر الباحث فإن التطبيق الموضوعي للمادة ٧٠من قانون البحار يؤكد أهمية أن تنص على أن (الدول المتضررة جغرافيا هي الدول الساحلية بما فيها الدول المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة التي يجعلها موقعها الجغرافي و مساحة مناطقها الاقتصادية الخالصة تعتمد على الموارد الحية في

المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى وكذلك الدول الساحلية التي لا تستطيع ادعاء مناطق اقتصادية خالصة خاصة بها).

الاستنتاجات

من خلال دراسة ابرز العوامل الطبيعية وأثرها في التضرر الجغرافي للدول الساحلية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- إن تطبيق مفهوم الجرف القاري و المنطقة الاقتصادية الخالصة يؤثر تأثيراً ضاراً على الدول الساحلية التي تمتلك ساحلا قصيرا أو مقعرا لعدم قدرة هذه الدول على الحصول على مساحات بحرية على وفق ما أتاحه القانون الدولي للبحار إلى الحد الذي تتمكن من خلاله استغلال الثروات البحرية المتجددة وغير المتجددة .

٢- تشكل الظروف الطبيعية عاملا مهما في مدى التضرر الجغرافي للدولة الساحلية ويتعلق ذلك بخصائص الساحل وتأثره بالعوامل الطبيعية .

٣- إن تعريف الدول المتضررة جغرافيا بحسب ما ورد في القانون الدولي للبحار لا يلم بجميع حالات التضرر الجغرافي فضلا عن عدم وجود قواعد جغرافية وقانونية خاصة برسم الحدود البحرية بين الدولة المتضررة جغرافيا والدول الساحلية المجاورة لها .

٤- إن تمكين الدول المتضررة جغرافيا من الاستفادة من الثروات البحرية ، والتخلص من إثارة النزاعات الدولية بين الدول المتشاطئة التي حدثت نتيجة التضرر الجغرافي وعدم الاستفادة من ثروات البحر ، يتطلب وضع معايير جغرافية وقانونية خاصة لرسم حدود المساحات البحرية للدول المتضررة جغرافيا وفق مختلف معايير التضرر.

٥- إن إيجاد التفسير الجغرافي للقواعد القانونية والعلمية لرسم الحدود بين الدول المتشاطئة، يسهم في تقدير الأوضاع الجغرافية السياسية التي قد تنشأ إثر رسم الحدود البحرية والتي تؤثر بصورة كبرى على وضع الدول المتضررة جغرافيا .

الخاتمة

تعدُ أوضاعُ الدول المتضررة جغرافيا أكثر أوضاع الدول الساحلية تعقيدا ، فعلى الرغم من امتلاكها الإطلالة الساحلية إلا أنها لا تستطيع الحصول على منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قاري يمكنها من الاستفادة من ثروات البحر المتجددة وغيرها.

ومن خلال النظر إلى معايير التضرر الجغرافي نجد أن سبع دول ساحلية في العالم تعد أكثر تضررا من موقعها الجغرافي البحري ، إذ تم دراسة أوضاع التضرر الجغرافي لهذه الدول مقارنة بالدول الساحلية المنتفعة من موقعها المطل على البحار والمحيطات وذلك في إطار جغرافي سياسي أخذ على عاتقه تحديد مشكلات التضرر الجغرافي والأسباب التي أدت إلى تفاقمها ، وقد اتضح من خلال البحث ان مفهوم التضرر الجغرافي أوسع بكثير مما جاء في المادة ٧٠ من القانون الدولي للبحار عام ١٩٨٢ وأن التطورات التي شهدها العالم في مجالات التكنولوجيا ، والاقتصاد ، والنقل البحري ، والجانب العسكري قد فاقمت مشكلات الدول المتضررة جغرافيا .

الهوامش

١) ورد في قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٦٩ الخاص برسم الحدود البحرية في بحر الشمال (أن من الضروري النظر عن كثب في التكوين الجغرافي للخط الساحلي للدول بدءا من الأرض والتي هي المصدر القانوني للسلطة امتدادا للإقليم البحري لذا يجب أن تحدد بوضوح معالم المنطقة الساحلية واتجاه الساحل بشكل عام وكذلك السمات الخاصة المؤثرة في رسم حدود الجرف القاري).

2) Reza, dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , UN, Nippon Foundation Fellowship Program , New York, 2009, p 62

3) I.C.J., Tunisia and Libya case ،Para. 122.

4) I.C.J., Gulf of Main case,1984, Para. 112.

٥) الساحل : هو نطاق الاتصال بين اليابس والماء.

٦) الشاطئ : المساحة الواقعة بين أدنى الجزر والحواف الصخرية المشرفة على البحر ، وفي حال عدم وجود حواف صخرية فالشاطئ هو المنطقة بين أعلى ما تصله أمواج العواصف وأقصى الجزر.

٧) الهادي مصطفى أبو لقمه ومحمد علي الأعور، الجغرافيا البحرية ، ط٢، مطبعة الدار الجماهيرية ، مصراته ، ١٩٩٩ ، ص٥٩.

٨) حسن رمضان سلامة ، أصول الجيمورفولوجيا ، ط٣ ، مطبعة دار المسيرة ، عمان ، ٢٠١٠، ص٣١٤.

٩) الهادي مصطفى أبو لقمه ومحمد علي الأعور ، الجغرافيا البحرية ، مصدر سابق ، ص٦٠.

١٠) المصدر نفسه ، ص٦٩.

١١) محمد مجدي أبو تراب ، أشكال السواحل المصورة دراسة لأهم الظاهرات الجيمورفولوجية للسواحل البحرية ، ط١ ، مطبعة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص١٣٥-١٣٧.

١٢) المصدر نفسه ، ص٣٥

١٣) تجدر الإشارة إلى أن تقلب خط الساحل وتعرجه بسبب وجود الدلتا قد عالجته اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ إذ أتاح القانون الدولي رسم خطوط الأساس المستقيمة التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي حول الحافة الخارجية للدلتا المتراجعة وتقاس المساحات البحرية من تلك الخطوط المستقيمة.

١٤) عند ترسيم الحدود البحرية في منطقة بحر الشمال عام ١٩٦٩ اعتمد طول الساحل بوصفه مبدأ في رسم خط الحدود بين ثلاث دول ساحلية متشاطئة تتشابه في أطوال سواحلها

١٥) في رسم الحدود البحرية بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٧٧ كانت هناك مساواة تقريبية في أطوال السواحل المتقابلة للدولتين مما امكن اعتماد طريقة الخطوط المتساوية الأبعاد في رسم خط الحدود بينهما وهذا دليل على اثر الخصائص الجغرافية للساحل في اختيار طريقة رسم خط الحدود.

16) Tim Daniel ,Maritime Boundaries in the Gulf of Guinea , IHO/IAG,A disory Board on the Law of the Sea, London , p5.

١٧) أوردت محكمة العدل الدولية في قضية ليبيا ومالطا عام ١٩٨٥ أن خط تساوي البعد قد يسفر عن نتيجة غير متناسبة حيث إن الساحل المالطي ذو تعرج وتقعر شديدين أحيانا ومحدب بصورة أكبر أحيانا أخرى.

18) Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , UN, Nippon Foundation Fellowship Program , New York, 2009, p 70-71.

19) I.C.J. , North Sea cases 1969 ،Para. 91.

20) Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , opcit , P71-72.

21) Victor Prescott & Clive Schoffield , the maritime political boundaries of the world Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, p52

٢٢) محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، ط١، مطبعة دار الثقافة ، عمان، ٢٠٠٨، ص ٣٧٠.

٢٣) لقد أخذت المادة ١٥ من اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ بقاعدة خط الوسط وخط تساوي البعد عند غياب الاتفاق بين الدول المعنية إذ ورد في المادة حيث تكون سواحل دولتين متقابلة أو متلاصقة لا يحق لاي من الدولتين في حال عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك أن تمد بحرها الاقليمي الى أبعد من خط الوسط إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق عندما يكون من الضروري بسبب سند تاريخي او ظروف خاصة اخرى تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتين بطريقة تخالف هذا الحكم.

24) Lewis M. Alexander , Robert W.Smith , International Maritime Boundaries , Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Netherlands, 2005, PP3587- 3829.

25) Reza, dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , opcit , P66.

٢٦) هو خليج في بحر البلطيق يقع بين لاتفيا وليتوانيا و إستونيا. تبلغ مساحة المسطح المائي في خليج ريغا حولي ١٨٠٠٠ كلم مربع. ويصل أكبر عمق له إلى ٦٧ مترا. و تفصل جزيرة ساريما الخليج جزئيا عن باقي بحر البلطيق، و أهم مخرج في الخليج هو مضيق إيرب و أهم المدن المطلة عليه هي ريغا ، و بارنو ، و جورمالا ، و كوريسار.

27) Reza, dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , opcit , P67.

٢٨) محمد عبد الرضا عبد جاسم ، الحدود القطرية –البحرينية دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩، ص١٠.

٢٩) الأمم المتحدة ، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢ ، المادة ١٢١ .

٣٠) وقد تضمن القانون الدولي للبحار في المادة ١٢١ الأحكام الآتية الخاصة بالجزر والصخور:

الجزيرة هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حالة المد.

١- باستثناء ما منصوص عليه في الفقرة ٣ يحدد البحر الإقليمي للجزيرة ومنطقتها المتاخمة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري وفقا لأحكام هذه الاتفاقية المنطبقة على الأقاليم البرية الأخرى.

٣- ليس للصخور التي لا تهيؤ استمرار السكنى للبشرية او استمرار حياة اقتصادية خاصة بها منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قاري.

31) Lewis M. Alexander , Robert W. Smith , International Maritime Boundaries, opcit, P3798.

٣٢) المعالم الجغرافية الاستثنائية مثل الصخور والمرتفعات التي تغمرها المياه عند المد وتنحسر عنها عند الجزر.

٣٣) ساو تومي ديربرينسيبي دولة إفريقية.تتكون من جزيرتين في خليج غينيا عند خط الاستواء غرب الجابون تبلغ مساحتها وفقا لكتاب الحقائق الأمريكي ١٠٠١ كم مربع ويبلغ عدد سكانها ٢٠٦ ألف نسمة في ٢٠٠٨ أما غينيا الاستوائية فهي دولة في وسط أفريقيا تعد من أصغر دول القارة مساحة. تحدها الكاميرون من الشمال ، والغابون من الشرق والجنوب ومن الغرب خليج غينيا.

34) Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , opcit , P74.

٣٥) جمهورية غينيا بيساو دولة في غرب أفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي. وواحدة من الدول الأفريقية الصغيرة تحدها السنغال من الشمال وغينيا من الجنوب والشرق والمحيط الأطلسي من الغرب تم إضافة اسم العاصمة بيساو لاسم غينيا لمنع الخلط بينها وبين جارتها جمهورية غينيا التي يطلق عليها أحيانا اسم غينيا كوناكري لتمييزها عن جارتها غينيا بيساو ويبلغ عدد سكان غينيا ١٠ ملايين نسمة وتبلغ مساحتها ٢٤٦,٠٠٠ كيلو متر مربع على شكل هلال مقوس من حدودها الغربية على المحيط الأطلسي نحو الشرق والجنوب.

36)Reza, Dehghani, continental shelf delimitation in the Persian gulf , opcit , P75.

37)Victor Prescott & Clive Schoffield , the maritime political boundaries of the world , opcit , p52.

٣٨) الأمم المتحدة ، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢ ، المادة ٧٦ ، فقره ٥.

39) http://en.wikipedia.org/wiki/Archipelago.

٤٠) الأمم المتحدة، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢، المادة ٤٦.

41) Bernarets guide to the 1982 united nation convention on the law of the sea , Archipelagic states , 1988, p 34-35.

٤٢) الأمم المتحدة ، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢، المادة ٤٩.

٤٣) عدنان السيد حسين ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط٢ ، مطبعة المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٣٨.

٤٤) تقع إندونيسيا بين خطي عرض ١١° جنوباً و٦° شمالاً، وخطي طول ٩٥° و١٤١° شرقاً. وتتألف من ١٧٥٠٨ جزيرة، ٦٠٠٠ منها مأهولة وتبلغ مساحة اندونيسيا الإجمالية ١٩١٩٤٤٠ كم².

٤٥) الفلبين، جمهورية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا غرب المحيط الهادي. وهي أرخبيل مكون من ٧١٠٧ جزيرة وتبلغ مساحة جزرها ٣٠٠,٠٠٠ كم٢.

46)Victor Prescott & Clive Schoffield , the maritime political boundaries of the world , opcit , p 53.

٤٧) الأمم المتحدة ، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢، المادة ٢ .

٤٨) الأمم المتحدة ، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢، المادة ٥.

٤٩) بحر أرال هو بحر مغلق يقع في آسيا الوسطى بين كازاخستان شمالا وأوزبكستان جنوبا، عرفه جغرافيو العرب ببحر خوارزم و مساحته تغطي ٦٨,٠٠٠ كم٢.

50) James ,E. Bailey , The Unanticipated Effects of Boundaries: The Exclusive Economic Zone and Geographically Disadvantaged States Under UNCLOS III, Lewis & Clark College, Portland, Oregon, USA, 1997, p88.

51) Ibid , p 89.